Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما القضية الثالثة فتدور حول الكيفية التى يصل بها المواطن إلى مركز رئيس الدولة .

وهذه القضية أهم القضايا فى نظرنا من حيث أنها : تحدد حقوق المواطن فى الترشيح لرياسة الدولة ، وحقوق المواطن فى اختيار أو إنتخاب رئيس الدولة .

لقد انتهت اجتهادات الخلفاء الراشدين — كما سبق أن ذكرنا — إلى :

البيعة ، كما فى حال أبى بكر رضى الله عنه .

التعيين ، كما هو الحال فى خلافة عمر رضى الله عنه .

الاختيار القائم على أساس الشورى فى نفر معينين ، كما هو الحال فى اختيار عثمان رضى الله عنه .

والتزم المفكرون الإسلاميون الذين جاءوا من بعد بهذه الصيغ جميعها ، ووقفوا منها عند حدود الأولى والثانية — أى البيعة أو التعيين .

أما الصيغة الثالثة فلم تتكرر .

ومن عجب أن المفكرين الإسلاميين قد أنكروا صيغة التعيين ، وقالوا فى بنى أمية الذين اعتمدوا عليها إعتماداً كلياً : أنهم أحالوا الخلافة إلى ملك عضوض .

إنهم الذين أقاموا نظام ولاية العهد وذلك لكى تبقى الخلافة فى أسرتهم إلى أمد بعيد .

وتعجبنى فى هذا المقام كلمة قالها صاحب تفسير المنار .

فمبايعة الخلفاء الراشدين كانت من الأمة برضاها ، وكانوا يستشيرون أهل العلم والرأى فى كل شىء — إلا أن بنى أمية قد أحاطوا بعثمان وغلبوا الأمة على رأيها عنده . فكان عاقبة ذلك من الفتن ما كان — حتى استقر الأمر فيهم بقوة العصبية والدهاء .

فهم الذين هدموا قاعدة الحكم بالشورى فى الإسلام — بدلا من إقامتها ،